معيقات كشف جرائم التهريب من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك الأردنية

زيد حباس خلف الكميت[1]* د. زيد محمود محمد الشمالية[2]

الملخص

هدفت الدِّراسة بشكل رئيس التعرُّف على المعيقات التي تواجه اكتشاف ومكافحة جرائم التهريب في المجتمع الأردني، والتعرف على الحلول المقترحة من قبل العاملين في دائرة الجمارك الأردنية للتغلب على هذه المعيقات، واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي المسحي، واستخدام الاستبانة لجمع البيانات، حيث تكونت عينة الدراسة من (455) موظفاً وموظفة تم اختيارهم بشكل عشوائي من العاملين في دائرة الجمارك الأردنية.

أظهرت النتائج أن المستوى العام للمعيقات "الإدارية و القانونية" و"البيئية" و"التكنولوجية" في الكشف عن جرائم التهريب في المجتمع الأردني قد جاءت بمستوى مرتفع، بمتوسط حسابي (3.775). كما بينت نتائج الدراسة تعدد الحلول والمقترحات للحد من المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب في المجتمع الأردني، والتي من أهمها تعديل القوانين والتشريعات والأنظمة بما يتوافق مع التطورات الحديثة في أساليب التهريب المستجدة، وكذلك استخدام التقنيات الحديثة المعتمدة على أجهزة التتبع باستخدام الأقمار الصناعية لرصد حركة النقل العابر الترانزيت.

الكلمات المفتاحية: جرائم التهريب، المعيقات، دائرة الجمارك العامة.

Obstacles to Detecting Smuggling Crimes From The Point of View of Employees in Jordanian Customs Department

Abstract

The study aimed mainly at identifying the obstacles that face the detection and combating of smuggling crimes in the Jordanian society, and to identify the solutions proposed by the workers in the Jordanian Customs Department to overcome these obstacles. The study sample consisted of (455) male and female employees who were randomly selected from among the employees of the Jordanian Customs Department.

The results showed that the general level of "administrative, legal", "environmental" and "technological" obstacles in detecting smuggling crimes in Jordanian society was high, with an arithmetic mean of (3.775). The

(1) قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

(2) قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

* *الباحث المستجيب:* zaidhabbaso@gmail.com

results of the study also showed the multiplicity of solutions and proposals to reduce the obstacles facing the discovery of smuggling crimes in Jordanian society, the most important of which is the amendment of laws, legislation and regulations in line with recent developments in emerging smuggling methods, as well as the use of modern technologies based on tracking devices using satellites to monitor transit movement.

Keywords: Smuggling Crimes, Obstacles, General Customs Department.

مقدمة:

تعد ظاهرة التهريب ظاهرة مجتمعية واسعة الانتشار في مختلف دول العالم، حيث توجد في كافة المجتمعات سواء النامية منها أم المتقدمة، وإن كانت بدرجات متفاوتة، وهي ظاهرة ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة، وكذلك تختلف درجة توافرها وشموليتها من مجتمع إلى آخر.

وجرائم التهريب في المجتمع هي تأكيد على ضعف القيم الجوهرية لدى بعض الأفراد في المجتمع، وهو دليل على ضعف الانتماء الوطني لديهم، إذ تصبح المصلحة الشخصية فوق المصلحة العامة مما يتسبب في حدوث حالة من الاضطراب والخلل في موارد الدولة، الأمر الذي يؤثر سلبا على كل من الإدارات والمؤسسات الحكومية والخاصة، ويؤدي على تدهور واضح في عملية التنمية، كما أن تأثيرها السلبي على الاستقرار التجاري يؤثر على الأفراد والمجتمع ككل، ويحدث خللاً في نظم المجتمع وسلوكه الأخلاقي والثقافي والاجتماعي (عودة، 2022).

وقد تنبهت السياسة الجنائية الحديثة في الأردن لخطر جرائم التهريب، فعملت على تعديل القوانين والتشريعات وتفعيل الإجراءات لمعالجة هذه الجرائم؛ إلا أن الواقع يكشف أن هناك العديد من المعيقات التي تواجه هذه الجهود خصوصاً وأن مرتكبي هذه الجرائم يحاولون استغلال كافة الفرص والثغرات، واستغلال التطورات الحديثة والتقدم التكنولوجي المعاصر بطرق مختلفة لتنفيذ جرائم التهريب.

ونظرا لأهمية هذه المعيقات ودورها في زيادة جرائم التهريب؛ فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة معيقات الكشف عن جرائم التهريب في المجتمع الأردني، والتعرف على الحلول والمقترحات للتغلب على هذه المعيقات من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك العامة في المملكة الأردنية الهاشمية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تعد مشكلة التهريب من أهم الجرائم التي تهدد الاقتصاد الأردني، وقد أدرك الأردن كغيره من دول العالم خطورة هذه

الجريمة، وأبعادها السلبية على اقتصاد المجتمع وأمنه، وأثرها في عرقلة النمو الاقتصادي في الدولة، وزيادة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الأردني، لذا فقد عملت جاهدة على مواجهة المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب الجمركي بكافة السبل والوسائل، من خلال تفعيل دور الأجهزة المعنية بمكافحة جرائم التهريب الجمركي، خاصة مع تزايد أعداد هذه الجرائم حيث بينت الإحصائيات الصادرة عن دائرة الجمارك الأردنية أن عدد قضايا التهريب الجمركي في الفترة (2011–2022) قد بلغت نحو (82357) جريمة تهريب، وقد ارتفعت أعداد جرائم التهريب في العام 2021 بنسبة 7.388 % وذلك بواقع (6492) قضية تهريب، مقارنة مع عام 2020 والتي بلغت فيه (5025) جريمة تهريب، (دائرة الجمارك الأردنية، 2022).

لذا كان من الضروري الكشف عن المعيقات التي تواجه دائرة الجمارك العامة في الكشف عن جرائم التهريب، ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤالين التاليين:

1) ما معيقات كشف جرائم التهريب في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك العامة؟

2) ما الحلول المقترحة لمواجهة معيقات اكتشاف جرائم التهريب في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك العامة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أنها الأولى–على حد علم الباحث–التي تركز على المعيقات التي تواجه عمليات الكشف عن جرائم التهريب، والكشف عن أهم الحلول للتغلب على هذه المعيقات في المجتمع الأردني. أما في جانبها العملي فتظهر أهمية الدراسة في مساهمتها في توجيه صانعي القرار والجهات الرقابية المختصة من خلال ما تقدمه من معلومات حول المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب، كما تتزامن الدراسة مع الإجراءات الحكومية الأخيرة الخاصة لضبط جرائم التهريب، وعلى وجه الخصوص جهود دائرة الجمارك الأردنية والأجهزة الأمنية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس الكشف عن الغموض المعرفي للمعيقات الإدارية والتنظيمية والقانونية والبيئية والتكنولوجية لاكتشاف جرائم التهريب في المجتمع الأردني، كما تهدف إلى تحديد أهم الحلول المقترحة للتغلب على المعيقات التي تواجه

اكتشاف جرائم التهريب في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك العامة.

مصطلحات الدراسة:

- **التهريب:** التهريب في اللغة مشتق من الفعل الثلاثي "هرب" بمعنى الهرب والفرار، ويقال هرب يهرب هرباً، ويقال هرب أي فر وجد في الذهاب مذعوراً (ابن منظور، 2015) واصطلاحاً يعرفها (عكروش، 2005) بأنها عملية غير قانونية يتم من خلالها إدخال البضائع والسلع بطرق غير قانونية، ويرتكبها الفرد لإشباع رغباته أو حاجاته الخاصة. ويعرف قانون الجمارك الأردني جريمة التهريب بأنها إدخال بضاعة إلى البلاد تستحق عليها ضريبة جمركية أو بإخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول وفقاً للقانون دون أداء الرسوم الجمركية والضريبية المستحقة كلياً أو جزئياً خلافاً لأحكام المنع والتقييد الواردة في هذا القانون، أو باستيراد أو تصدير بضاعة يتم حظرها من قبل القانون (وزارة المالية، 2020).

- **المعيقات:**

المعيقات لغة: من الفعل الثلاثي عاق بمعنى منع أو شغل عن، وهو عائق ومعيق (ابن منظور، 2015).

المعيقات اصطلاحاً: هي تلك الصعوبات أو المشكلات التي تقف حائلاً دون تحقيق الأهداف، سواء كانت من البيئة المحيطة المحلية أم الإقليمية أو الدولية، وسواء كانت تتعلق بالأفراد أم بالجماعات (بدوي، 2000).

والمتأمل في جرائم التهريب؛ يلاحظ تعدد معيقات اكتشافها، وأنها ترجع لشخصية مرتكبي هذه الجرائم، واتخاذهم للتدابير والاحتياطات التي قد تساعدهم على ارتكاب جرائم التهريب، وكذلك تستر بعض أفراد المجتمع على المهربين لأسباب متعددة، ولكن يبقى ثمة معيقات أخرى تتمثل في اعتبارات أخرى متعلقة بمدى امتلاك الدوائر والمراكز الجمركية للخبرات اللازمة لكشف جرائم التهريب ووسائلها المتطورة، وإلى ضغط العمل الذي يواجه العاملين في المراكز الجمركية (الصافي، 2017)، وكذلك إلى التقدم في الوسائل التكنولوجية التي سهلت كثيراً من عمليات التهريب (الشخانبة، 2018)، وعلى العموم يمكن إجمال أهم هذه المعيقات في ضعف الإمكانيات وخبرات العاملين في المراكز الجمركية في الكشف عن جرائم التهريب، وصعوبة إثبات الأثر الجنائي في بعض جرائم التهريب، وضعف إجراءات الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات التهريب في المراكز الجمركية، والمعيقات القانونية الموضوعية وصعوبة مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، واخيرا في المعيقات البيئية والجغرافية والمتمثلة في صعوبة التضاريس والعوامل المناخية (الضابط، 2017).

وتعرف المعيقات إجرائياً في هذه الدراسة بالعوامل الإدارية والقانونية والبيئية والتكنولوجية التي تواجه دائرة الجمارك الأردنية في أداء مهامها في الكشف ومواجهة جرائم التهريب الجمركي، وتقاس كمياً وفقاً لإجابات عينة الدراسة على المحاور

الخاصة بذلك في أداة الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة: الاتجاهات النظرية المفسرة لموضوع الدراسة

يعد موضوع جرائم التهريب ومعيقات اكتشافها من المواضيع التي من الصعوبة بمكان فهمها في إطار نظرية اجتماعية واحدة، وهذا يدفع إلى عرض بعض الاتجاهات النظرية التي تمكن من تقديم فهم متكامل لها، حيث سيتم عرض النظريات التي يمكن توظيفها لتفسير المعوقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب، ومن تلك النظريات ما يلي:

نظرية المعوقات الوظيفية:

رائد هذه النظرية عالم الاجتماع الأمريكي "ميرتون" Merton، والتي تبلورت من خلال الأفكار التي عرضها في كتابه "عناصر النظرية والمنهج السوسيولوجي"، فيعتبر "ميرتون" من أكثر علماء الاجتماع اهتماماً بكشف الجوانب البيروقراطية في الإدارة التي أغفلها نموذج "ماكس فيبر" وأدخل ثلاثة مفاهيم جديدة في الإدارة: الوظائف الكامنة والوظائف الظاهرة، الخلل الوظيفي، البدائل الوظيفية حيث كانت كفاءة الإدارة البيروقراطية تظهر في خاصيتين:

الأولى: الرشد أو التعقل والمعرفة الفنية والمعايير الموضوعية والطابع غير الشخصي لعلاقات الأعضاء.

الثانية: القدرة على التنبؤ بالسلوك التنظيمي وبمجرى الحوادث نتيجة استقرار الوظائف والعلاقات السائدة بين الأعضاء، بحيث يعلم الارتباط بين الدور الذي يؤديه كل فرد وأدوار بقية الأعضاء (الشامي، 2022).

وقدم العالم "بارسونز" بارسونز" Parsons ، نموذجا حول مسألة التوازن في المجتمعات ونظر إليها باعتبارها انساقاً اجتماعية، وهو نموذج يخالف النموذج المثالي لـ "ماكس فيبر" ونموذج "سيمون" الذي يهتم بالفرد، حيث " نظر بارسونز إلى التنظيمات على أنها وحدات فرعية داخل النسق والمنظمة، هي: نسق اجتماعي يتألف من مجموعة أنساق فرعية مختلفة كالجماعات والأقسام والإدارات وهو يعد بدوره نسقا فرعيا يدخل في إطار نسق اجتماعي أكبر وأشمل كالمجتمع، و هو يسعى إلى تحقيق نمط معين من الأهداف. لقد تحول بارسونز في بحثه حول مسألة النسق الاجتماعي من التركيز على الفعل الاجتماعي والفاعل إلى تسليط الضوء على الدور والمكانة واعتبارهما محورا أساسيا في تحليل النسق الاجتماعي"، ونظر إلى المجتمعات على أنها أنساق إلا أنه لا يذهب إلى حد المطابقة بينهم، فالتنظيمات تتمتع بأهداف واضحة نسبيا ولتحقيق الأهداف يفرض وجود إجراءات تنظيمية تضمن تحقيق هذه الأهداف (سعدون، 2015).

ووفقا لهذه النظرية فإن المعيقات التي تواجه الإدارة الجمركية في الكشف عن جرائم التهريب تمثل العوامل التي تؤدي الى الانحراف عن النموذج المثالي وتحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى الى تحقيقها، كما أنها تتضمن اتجاهاً سلوكياً سلبياً يحول دون تحقيق أهداف الإدارة الجمركية.

نظرية الدور

تعد نظرية الدور من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، والتي ظهرت في مطلع القرن العشرين، وقد تم وضع الأسس النظرية لنظرية الدور من قبل عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" Weber Max، والعالم "تالكوت بارسونز" Talkott Parsons، (Jeanne, 1998) ووفقاً لهذه النظرية، فإن البناء الاجتماعي يتكون من عدد من الأدوار التي يؤديها الأفراد والمؤسسات الاجتماعية، ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات عدد من الأدوار التي تؤديها ضمن البناء الاجتماعي، وتكون هذه الأدوار متكاملة؛ عندما تؤدي المؤسسة دورها بالشكل المطلوب، ولا يكون هناك تناقض في الأدوار التي تؤديها، وأن أي تناقض أو اضطراب في الأداء يؤدي إلى تعطيل بعض وظائف المؤسسات الأخرى في المجتمع والتأثير عليها بشكل سلبي (الوريكات، 2013). وترى هذه النظرية أنَّ السلوك الاجتماعي للأفراد في المجتمع لا يمكن فصلة عن السياق الثقافي والاجتماعي والأمني في المجتمع، كما أن هذا السلوك يتأثر بقدره المؤسسات العاملة في مجال تشكيل وبناء الشخصية على تدريب وتثقيف الفرد على معارف ومهارات واتجاهات تمكنه من ضبط السلوك بما يتوافق مع السياق المحيط، ويواكب المستجدات المحلية والعالمية التي تحيط بالمجتمع الأكبر الذي يعيش فيه الفرد (Amy, 2001).

وإلى جانب ما سبق هناك عدد من المفاهيم لنظرية الدور وهي: متطلبات الدور وهي الواجبات اللازمة لأداء الأدوار المطلوبة (الحسن، 2008)، والتي تنشأ من خلال المعايير الثقافية والاجتماعية، وتعمل هذه المتطلبات على توجيه الجماعات أو المؤسسات عند اختيارهم وسعيهم للقيام بأدوارهم المطلوبة في المجتمع، أي أن كل دور له متطلبات محددة يقوم بها كل من يشغل نفس الدور (البداينة والخرشة، 2013).

وفي ضوء نظرية الدور يمكن التأكيد على أن طبيعة دور دائرة الجمارك في الوقاية من جرائم التهريب تستدعي وعي الأفراد والمؤسسات في المجتمع بطبيعة هذا الدور، ومن ثم فان تأسيس سلوك المؤسسات والأفراد على أساس معرفي يسهم في تطابق الدور الأمني الموصوف مع الدور الأمني المتوقع في مجال الوقاية من جرائم التهريب، وعلى الجانب الأخر فان عدم قدره دائرة الجمارك على أداء دورها بالشكل المطلوب والمتمثل في الكشف عن جرائم التهريب يسهم في تعطيل دورها

في المجتمع ما يجعل الفرصة أكبر لارتكاب جرائم التهريب. وفي إطار ذلك سيتم تفسير نتائج الدراسة وفقا لنظرية الدور من خلال المفاهيم الأساسية التي تدور حول الدور الموصوف والدور المتوقع لدائرة الجمارك، وكذلك غموض الدور، وبالتالي دراسة معيقات دورها في الكشف عن جرائم التهريب من خلال الأدوار التي تحد من كفاءتها في المجتمع.

الدراسات السابقة وذات الصلة

يتناول هذا الجزء الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، فقد تبين بعد البحث في قواعد بيانات المكتبات الجامعية ودور النشر وقواعد البيانات الإلكترونية أنه لا يوجد دراسات سابقة قد تناولت متغيرات الدراسة بشكل مباشر، وإنما تم تناول هذه المتغيرات مع متغيرات أخرى. وقد تم عرض هذه الدراسات بما يتفق مع متغيرات الدراسة الحالية وبما يحقق وضع تفسيرات وإجراء مقارنات لنتائج الدراسة الحالية، حيث تم ترتيب عرض هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم وعرض الدراسات العربية والأجنبية وبالشكل التالي:

الدراسات العربية

دراسة (محمد وعامري، 2022) بعنوان "الجمارك ودورها في حماية المنتوج الوطني" وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور موظفي الجمارك على الحدود الجزائرية في مكافحة جرائم التهريب، والكشف عن دورهم في حماية المنتجات المحلية، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال وصف بعض المفاهيم القانونية التي وضعها المشرع الجزائري وفقاً لقانون الجمارك الجزائري للحد من جرائم التهريب عبر الحدود، ومن ثم تحليل النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة جرائم التهريب وآلية عمل دائرة الجمارك، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن للتهريب الجمركي آثاراً سلبية على الأمن المجتمعي، كما بينت النتائج وجود العديد من الآليات التي تساعد موظفي الجمارك في الحد من جرائم التهريب من خلال تشديد المراقبة الجمركية، والتعاون بين مصلحة الجمارك والجيش الوطني في هذا المجال.

دراسة (عودة، 2022) بعنوان "العوامل المؤثرة على التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضابطة الجمركية في فلسطين" هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤدي إلى شيوع ظاهرة التهريب الجمركي في فلسطين، وأثر هذه الظاهرة على الخزينة العامة وقدرة الدولة على القيام بمهام وتغطية احتياجاتها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق استبانة على عينة مكونة من (120) موظف في جهاز الضابطة

الجمركية الفلسطيني، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن غياب الدور الاقتصادي للسلطة الفلسطينية كان من أهم العوامل التي تؤدي إلى جريمة التهريب الجمركي بسبب ضعف تطبيق السياسات الخاصة بالضريبة، وذلك نتيجة سياسة تحكم الاحتلال الإسرائيلي حسب اتفاقية باريس الاقتصادية، وكذلك عدم وجود الأجهزة الرقابية الكافية التي يمكنها مكافحة التهريب الجمركي، بالإضافة إلى تحكم إسرائيل بالمعابر يضعف من تنفيذ الصلاحيات الموكلة إلى جهاز الضابطة الجمركية، ووجود الحدود المفتوحة بين إسرائيل والضفة الغربية كبيئة خصبة تعمل على جعل عمليات التهريب ساهم الجمركي تصبح أكثر سهولة، كما أن ضعف القوانين المطبقة التي تفرض عقوبات رادعة للمهربين ساهم في زيادة عمليات التهريب الجمركي.

أجرى (موقدي، 2021) دراسة هدفت إلى التعرف على دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من جرائم التهريب عبر معبر الكرامة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، والمنهج الكمي والنوعي، وقد تم تطبيق أداة الاستبيان على عينة عشوائية مكونة من (41) موظفاً من العاملين في دائرة الجمارك الفلسطينية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود درجة استجابة مرتفعة نحو دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة، كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة، وكذلك بينت الدراسة وجود بعض السلبيات في الإجراءات المتبعة في الحد من جرائم التهريب، والتي تحول من القدرة على كشف جرائم التهريب.

وأجرى (الضلاعين، 2013) دراسة جاءت بعنوان "دور المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية في ارتكاب جرائم التهريب – من وجهة نظر موظفي دائرة الجمارك الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأردني في ارتكاب جرائم التهريب الجمركي، والكشف عن الوسائل التكنولوجية الحديثة الواجب استخدامها في مكافحة جرائم التهريب من وجهة نظر الموظفين العاملين في دائرة الجمارك الأردنية، كما هدفت إلى التعرف على الأساليب والإجراءات الإدارية والأمنية التي تقوم بها دائرة الجمارك في الوقاية من جرائم التهريب، واعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي والمنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة من العينة المكونة من (415) فرداً من العاملين في المراكز الجمركية على الحدود الأردنية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية التي

تسهم في ارتكاب جرائم التهريب ومن أهمها رغبة الأفراد في الثراء السريع، وضعف الانتماء الوطني، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وقد حققت نسباً مرتفعة، كما بينت النتائج إلى أن الوسائل التكنولوجية الحديثة ساهمت في ازدياد جرائم التهريب الجمركي، وأشارت الدراسة إلى أهم الوسائل والإجراءات التي يمكن أن تسهم في الوقاية من جرائم التهريب تمكين موظفي الجمارك من عملهم وتدريبهم بشكل مستمر، وتوفير التقنيات الحديثة للكشف عن المواد المهربة، بالإضافة إلى تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم التهريب الجمركي، مع التركيز على زيادة الرقابة والتفتيش على المناطق الحدودية.

وأجرى (أبو دحروج، 2014) دراسة بعنوان " العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية– قطاع غزة" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة التهريب الجمركي على الحدود الفلسطينية، ومعرفة مفهوم التهريب الجمركي وأركانه، وأنواعه، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، وتم استخدام أداة الدراسة الاستبانة لتطبيقها على عينة عشوائية مكونة من (240) موظفاً من العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية– قطاع غزة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود ضعف في التعاون والتنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة جرائم التهريب، وكذلك ضعف الوعي الجمركي لدى المواطنين والمكلفين بخطورة جرائم التهريب الجمركي، كما بينت الدراسة أن دور العلاقات العامة في إرشاد وتوعية المكلفين بمخاطر وعقوبات التهريب الجمركي كان ضعيفاً، وأن موظفي الجمارك يعانون من غياب نظام حوافز فعال يساعدهم في مكافحة ظاهرة التهريب الجمركي.

<u>الدراسات الأجنبية</u>

دراسة مي أفينو (Mei–Avenue, 2021) والتي هدفت إلى التعرف على جهود مكافحة التهريب التي اتخذتها منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (HKSAR) وسلطات مناطق مختلفة (بما في ذلك البر الرئيسي) لمكافحة جرائم التهريب بكافة صورها والتعرف على الصعوبات التي تواجه هذه الجهود في الكشف عن جرائم التهريب، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على (150) عاملاً من موظفي الجمارك في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود استراتيجيات مشددة

لمكافحة التهريب، أهمها وجود تشريعات صارمة لمكافحة التهريب من خلال دعم الحكومة لإدارة الجمارك لمكافحة أنواع التهريب المختلفة، وفي ضعف استخدام الوسائل الحديثة في الكشف عن جرائم التهريب، وكذلك في قلة العاملين في مراكز التفتيش الجمركي، وانتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة.

أجرى (Saule at al, 2019) دراسة هدفت إلى التعرف على صعوبات النشاط التنظيمي التكتيكي للسلطات الجمركية في محاربة التهريب الاقتصادي، والكشف عن الأسس القانونية والتنظيمية التكتيكية التي يمكن أن تساعد هيئات الجمارك في عميات الكشف عن جرائم التهريب الجمركي وسبل الوقاية منها في روسيا، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من (92) موظفاً عاملاً في السلطات الجمركية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن السلع الأكثر كثافة ضريبية هي البضائع الخاضعة للاستخراج والسيارات الأجنبية وهي الأكثر شيوعًا في عمليات التهريب، كما بينت الدراسة أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة جرائم التهريب تعود إلى عدم وجود عمل تحقيقي موثوق به في المخالفات الجمركية وعدم كفاية نظام السجلات الإحصائية.

أما دراسة كانتنز ورابلاند (Cantens, & Raballand, 2017) فقد هدفت إلى التعرف على المعيقات التي تواجه إدارة الجمارك في تحقيق الأمن للتجارة عبر الحدود في بعض الدول الأفريقية، واستكشاف ممارسات واستراتيجيات موظفي الجمارك الذين يعملون على حدود هذه الدول غير الآمنة، نظراً لتكرار النزاعات المسلحة والأعمال الإرهابية في هذه المنطقة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليل واستخدام أسلوب المقابلة، والتي شملت (12) مبحوث تم اختبارهم بطريقة قصدية من المسؤولين في الإدارات الجمركية. وقد بينت نتائج الدراسة أن تصاعد حجم الجرائم المنظمة للتهريب في المناطق الحدودية يؤثر بشكل سلبي على عمل فرق التفتيش من موظفي الجمارك ويعيق عملهم في مكافحة جرائم التهريب، كما أن اتساع الحدود البرية والبحرية من المعوقات الرئيسة التي تواجه ضبط عمليات التهريب.

<u>ما يميز الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة:</u>

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة الاهتمام الكبير لدى الباحثين بجرائم التهريب في المجتمع، وقدر ركزت الدراسات على مواضيع متعددة ذات صلة بموضوع الدراسة، وأن معظم الدراسات السابقة تلقي الضوء على جرائم التهريب

وأسبابها وأثارها من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية والأمنية، وتناولت هذه الدراسات أيضا خطورتها وتأثيرها على الدول والمجتمع والأفراد بشكل عام، فقد ركزت دراسة (الضلاعين، 2013) الكشف عن دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ارتكاب جرائم التهريب الجمركي في المجتمع الأردني ، وكذلك تناولت دراسة (أبو دحروج، 2014) العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة التهريب الجمركي على الحدود الفلسطينية كما بحثت دراسة (موقدي، 2021) في دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من جرائم التهريب عبر معبر الكرامة، كما تناولت دراسة (محمد وعامري، 2022) دور موظفي الجمارك على الحدود الجزائرية في مكافحة جرائم التهريب، والكشف عن دورهم في حماية المنتجات المحلية، كما هدفت دراسة (عودة، 2022) إلى التعرف على العوامل التي تؤدي إلى شيوع ظاهرة التهريب الجمركي في فلسطين. وقد جاءت الدراسة متوافقة في بعض أهدافها مع دراسة مي أفينو (Mei-Avenue, 2021)، ودراسة كانتنز ورابلاند (Cantens, & Raballand, 2017) والتي هدفت إلى التعرف على المعيقات التي تواجه إدارة الجمارك في الكشف عن جرائم التهريب، وكذلك مع دراسة (Saule at al, 2019) التي هدفت إلى التعرف على صعوبات النشاط التنظيمي التكتيكي للسلطات الجمركية في محاربة التهريب الاقتصادي.

وفي المجمل فقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في تحديد مواضيعها، والاسترشاد بمنهجيتها، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها الأولى في حدود علم الباحث، بأنها هدفت بشكل رئيس في معرفة معيقات الكشف عن جرائم التهريب في المجتمع الأردني، وكذلك تحديد أهم المقترحات التي تسهم في الحد من هذه المعيقات من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك الأردني، وبالتالي سوف تكون هذه الدراسة جديدة في موضوعها وأكثر عمقا وتحليلاً في الكشف عن الغموض المعرفي للمعيقات الإدارية والتنظيمية والقانونية والبيئية والتكنولوجية لاكتشاف جرائم التهريب في المجتمع الأردني.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تعد الدراسة الحالية من الدراسات التحليلية الكمية، والتي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المسحي لوصف وتحليل معيقات كشف جرائم التهريب من وجهة نظر العاملين في الجمارك الأردنية. وتم اختيار هذا المنهج لملائمته لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في دائرة الجمارك الأردنية، والبالغ عددهم الإجمالي (3160) من العاملين في الوظائف الدائمة والمصنفة في الدوائر الإدارية والمالية والفنية الجمركية ومن الموظفين العاملين في المراكز الجمركية (دائرة الجمارك العامة، 2023م).

عينة الدراسة: نظراً للعدد الكبير لمجتمع الدراسة والتوزيع الجغرافي المتباعد للدوائر والمراكز الجمركية في المملكة، ولتمثيل أفضل لعينة الدراسة للمجتمع الإحصائي المستهدف وفقاً لخصائصه النوعية والوظيفية، فقد تم الاعتماد على المعاينة الإحصائية باستخدام جدول كريجسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1970) لتحديد عدد أفراد عينة الدراسة، حيث تم تحديد أفراد عينة الدراسة بـ (475) موظف وموظفة تمثل ما نسبته (15 %) من المجتمع الإحصائي المستهدف.

وقد تمت عملية المعاينة الإحصائية لعينة الدراسة الاستطلاعية والعينة الأساسية للدراسة، وفقا للإجراءات التالية:

أولاً: اختيار عينة استطلاعية عشوائية مكونة من (30) موظف وموظفة، والذين تم اختيارهم من الدوائر والمراكز الجمركية، وبهدف التعرف على المشكلات التي قد تواجه عملية التطبيق النهائي لأداة الدراسة، والعمل على تجاوزها عند إجراء التطبيق النهائي، وكذلك لإجراء المعالجات الإحصائية الخاصة بالتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة.

ثانياً: تطبيق أداة الدراسة بالطريقة اليدوية والإلكترونية وبإشراف الباحثان على أفراد عينة الدراسة الأساسية، حيث تم توزيع أداة الدراسة بالطريقة اليدوية بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة على الموظفين في الدوائر والأقسام الإدارية والمالية والفنية في المركز الرئيس لدائرة الجمارك العامة وعدد من المراكز الجمركية في العاصمة عمان، وتم كذلك توزيع أداة الدراسة بالطريقة الإلكترونية على الموظفين العاملين في المراكز الجمركية الواقعة خارج العاصمة وبالتعاون مع مديرية تكنولوجيا المعلومات، حيث تم إرسال الرابط الإلكتروني لأداة الدراسة للموظفين عبر رسالة الكرتونية خاصة تم تعميمها على المراكز الجمركية. وقد استمرت عملية التطبيق لأداة الدراسة ضمن العدد المحدد للعينة الدراسية لمدة أربع أسابيع، وبعد إتمام عملية التطبيق تم استرجاع واستلام ردود (465) موظف وموظفة، حيث بلغ الفاقد من الاستبانات المطبقة بالطريقة اليدوية (10) استبانات. وبذلك تتكون عينة الدراسة النهائية من (455) موظفاً وموظفه، تمثل ما نسبته (14.75 %) من مجتمع الدراسة.

وبالنسبة لخصائص عينة الدراسة من العاملين في دائرة الجمارك العامة فقد شكل الذكور ما نسبته (90.32 %) والإناث ما نسبته (9.68 %)، وشكل الموظفين العاملين في الأعمال المكتبية ما نسبته (66.45 %)، ومن الموظفين في الأعمال الميدانية ما نسبته (33.55 %)، أما توزيع عينة الدراسة وفقا الرتبة، فقد شكل ضباط الجمارك ما نسبته (52.47%) ومن رتبة ضابط صف جمارك ما نسبته (29.46 %) وأخيراً من أفراد الجمارك بنسبة (18.06 %)، أما توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي فيتضح أن عينة الدراسة من المؤهل العلمي" ثانوي وأقل " شكلت ما نسبته (22.58 %)، ومن المؤهل العلمي " بكالوريوس" بنسبة (45.59 %) وهي النسبة الأكبر، ومن المؤهل العلمي " دراسات عليا " بنسبة (11.40 %) ومن المؤهل العلمي " ثانوي وأقل" بنسبة (22.58 %)، وبالنسبة للتوزيع النسبي لعينة الدراسية وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة فيتضح أن عينة الدراسة من فئة الخبرة (أقل من 5) سنوات قد شكلوا ما نسبته (9.03 %)، ومن فئة الخبرة (5-10) سنوات بنسبة (27.53 %) ومن فئة الخبرة (11 إلى 15 سنة) بنسبة (28.17 %) ومن ضمن فئة الخبرة (أكثر من 15) سنة بنسبة (35.27 %).

أداة الدراسة

استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، باعتبار الاستبانة أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات التحليلية المسحية، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وقد اتبع في إعداد أداة الدراسة الأسس العلمية لتطويرها، والتحقق من اختبارات الصدق والثبات، حيث تم تطوير الأداة انطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها، ومن الاطلاع على الأدبيات والإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة، بالإضافة إلى الاستفادة من أراء الخبراء والمختصين في موضوعها، وتكونت الاستبانة من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: ويشمل البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة ويتضمن المتغيرات الشخصية والوظيفية التالية: النوع الاجتماعي، نوع العمل، المؤهل العلمي، الرتبة، عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: ويهدف إلى قياس معيقات كشف جرائم التهريب في المجتمع الأردني، وشمل هذا الجزء على (45) فقرة توزعت على المجالات الرئيسة التالية وهي:

1.المجال الأول: ويهدف الى قياس مستوى المعيقات الإدارية، وتكون هذا المجال من (15) فقرة.

2.المجال الثاني: ويهدف الى قياس مستوى المعيقات القانونية، وتكون هذا المجال من (5) فقرات.

3.المجال الثالث: ويهدف الى قياس مستوى المعيقات الجغرافية والبيئية، وتكون هذا المجال من (10) فقرات.

4.المجال الرابع: ويهدف الى قياس مستوى المعيقات التكنولوجية، وتكون هذا المجال من (15) فقرة.

الجزء الثالث: ويهدف إلى التعرف على الحلول المقترحة للتغلب على المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب في المجتمع الأردني.

الصدق والثبات

الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

للتحقق من الصدق الظاهري تم عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على (10) محكمين من المحكمين أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علم الاجتماع وعلم الجريمة في الجامعات الأردنية ومن ثم تعديل بعض الفقرات حسب ملاحظات المحكمين والتي أجمع 80 % منهم على تعديلها.

صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم الاعتماد على بيانات العينة الاستطلاعية والتي تكونت من (30) موظف وموظفة، والذين طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتباط Pearson بين الفقرات في كل بُعد والدرجة الكلية له في أداة الدراسة، وقد أتضح من النتائج أن قيم معاملات الارتباط لفقرات مجالات الدراسة ككل تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى دلالة (0.01) حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.557) و (0.853) مما يشير بشكل عام إلى صدق الاتساق الداخلي لفقرات مجالات أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات فقرات أداة الدراسة بحساب معامل ثبات كرونباخ الفا Cronbach Alpha، وقد جاءت قيمة معاملات الثبات لأبعاد المتغير المستقل من أداة الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1):

معامل الثبات (كرونباخ الفا) لمجالات أداة الدراسة

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المجال الأول: المعيقات الإدارية	15	0.875
المجال الثاني: المعيقات القانونية	5	0.814

المجال الثالث: المعيقات الجغرافية والبيئية	10	0.842
المجال الرابع: المعيقات التكنولوجية	15	0.906
معامل الثبات الكلي	**45**	**0.937**

يتضح من الجدول رقم (1) تمتع مجالات أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات اعتمادا على قيم معامل كرونباخ الفا Cronbach Alpha، حيث بلغ معامل الثبات للمجال الأول (0.875) وللمجال الثاني (0.814)، وللمجال الثالث (0.842) وللبُعد الرابع (0.906) وللمجالات ككل(0.937)، مما يعني تمتع مجالات أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق أداة الدراسة والاعتماد عليهما في التطبيق، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

تم تصنيف إجابات فقرات مجالات الدراسة في الجزء الثاني من أداة الدراسة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا، وتم تقسيم درجات الاستجابة على فقرات مجالات أداة الدراسة إلى ثلاثة مستويات رئيسة، هي: (مرتفع، متوسط، منخفض) بالاعتماد على معيار التصحيح وفقا للمعادلة الآتية:

طول الفئة = (القيمة الأعلى للتدريج – القيمة الأدنى للتدريج) / عدد الخيارات

= (5-1) / 3 = 1.33

إضافة طول الفئة لبداية تدريج المقياس، وعليه يصبح مستوى القياس بالشكل التالي:

أ- مستوى منخفض: أقل من أو يساوي (2.33).

ب- مستوى متوسط: أكبر من أو يساوي (2.34) إلى اقل من أو يساوي (3.67).

ج- مستوى مرتفع: أكبر من أو تساوي (3.68) إلى (5).

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث قام الباحث بترميز متغيرات الدراسة بطريقة واضحة، ثم إدخال البيانات إلى البرنامج. وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية، والمتوسط الحسابي العام للفقرات ومجالات أداة الدراسة.

2) معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين مقاييس الدراسة.

3) استخدام معامل كرونباخ الفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات مجالات أداة الدراسة.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

السؤال الأول: ما معيقات كشف جرائم التهريب في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك العامة؟

للإجابة عن السؤال الأول، تم حساب المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري والترتيب لإجابات عينة الدراسة من العاملين في دائرة الجمارك العامة على فقرات مجالات أداة الدراسة، علماً بأن عدد فقرات المجالات (45) فقرة، موزعة على (4) مجالات رئيسة تقيس المعيقات الإدارية والقانونية و "الجغرافية والبيئية" والتكنولوجية في الكشف عن جرائم التهريب في المجتمع الأردني، والجدول رقم (2) يوضح هذه النتائج.

الجدول رقم (2):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيقات كشف جرائم التهريب في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك العامة

رقم المجال	المعيقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	**المعيقات الإدارية**	3.817	0.56	1	مرتفع
2	**المعيقات القانونية**	3.749	0.59	4	مرتفع
3	**المعيقات الجغرافية والبيئية**	3.780	0.64	2	مرتفع
4	**المعيقات التكنولوجية**	3.754	0.58	3	مرتفع
-	**المستوى العام للمعيقات**	**3.775**	**0.51**	-	**مرتفع**

يتضح من النتائج في الجدول رقم (2) أن المستوى العام للمعيقات الإدارية والقانونية و"الجغرافية والبيئية" والتكنولوجية في الكشف عن جرائم التهريب في المجتمع الأردني قد جاءت بمستوى مرتفع، فقد بلغ المستوى العام لإجابات عينة الدراسة على المجالات ككل (3.775) ، بانحراف معياري (0.51)، أما على مستوى الإجابة على المجالات الفرعية، فيظهر أن المجال الخاص بقياس مستوى المعيقات الإدارية في الكشف عن جرائم التهريب في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك العامة قد حقق الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بمتوسط حسابي عام لإجابات عينة الدراسة على

هذا المجال (3.817) بانحراف معياري (0.56) وبمستوى مرتفع، وجاء في الترتيب الثاني المعيقات "الجغرافية والبيئية" في الكشف عن جرائم التهريب في المجتمع الأردني وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على هذا المجال (3.780) بانحراف معياري (0.64) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثالث وقبل الأخير المعيقات "التكنولوجية" في الكشف عن جرائم التهريب في المجتمع الأردني وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على هذا المجال (3.754) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الرابع والأخير المعيقات " القانونية " في الكشف عن جرائم التهريب في المجتمع الأردني وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على هذا المجال (3.745) وبمستوى مرتفع.

أما على مستوى فقرات مجالات أداة الدراسة، فتكشف استجابات عينة الدِّراسة على فقرات مجال المعيقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه الكشف عن جرائم التهريب في المجتمع الأردني أن (12) فقرة من أصل (15) فقرة قد حققت مستوى إجابة مرتفعة، تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (4.217- 3.764) وقد تبين من النتائج أن من أهم المعيقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه الكشف عن جرائم التهريب تتمثل في النقص في أعداد العاملين في المراكز الجمركية في مواقع العمل المختلفة، وكذلك قلة الاهتمام بالتدريب والتأهيل للعاملين في المراكز الجمركية، وكذلك ضغوط المتطلبات الوظيفية لموظفي الجمارك في المراكز الحدودية، وكذلك كثرة الإجراءات الروتينية في العمل الجمركي مع وجود أعداد كبيرة من المعاملات الجمركية، أما المعيقات التي جاءت بمستوى متوسط فقد تمثلت في التحيز وعدم العدالة في تعيين القيادات الإدارية في مواقع العمل الجمركي، وأخيرا التغيير المستمر في الوظائف القيادية للعاملين في المراكز الجمركية.

أما من حيث المعيقات القانونية التي تواجه مكافحة جرائم التهريب، فقد تبين من استجابات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المجال أن (3) فقرات من أصل (5) فقرات قد حققت مستوى إجابة مرتفعة، تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.995- 3.711) وأن من أهم هذه المعيقات والتي جاءت بمستوى مرتفع فقد تمثلت في التغير المستمر في التعليمات والأنظمة والقانونية الصادرة من الإدارة الجمركية، أما المعيقات القانونية التي جاءت بمستوى متوسط فقد تمثلت في عدم وضوح القوانين والأنظمة الخاصة بمنح الإعفاءات الجمركية، وأخيرا تعدد اللوائح والتعليمات المنظمة لسير المعاملات الجمركية.

ومن حيث المعيقات البيئية "الجغرافية" التي تواجه مكافحة جرائم التهريب فقد تبين من استجابات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المجال أن (8) فقرات من أصل (10) فقرات قد حققت مستوى إجابة مرتفعة، تراوحت المتوسطات الحسابية لها

بين (3.996- 3.688) وأن من أهم هذه المعيقات والتي جاءت بمستوى مرتفع فقد تمثلت في اتساع وطول المناطق الحدودية مع الدول المجاورة، وكذلك كثرة المنافذ الأرضية سهلة التسلل من قبل المهربين، وضعف الاهتمام بتوفير عناصر الإضاءة والمراقبة على الطرق في الأحياء السكنية، وصعوبة التضاريس في المناطق الحدودية. أما من حيث المعيقات التكنولوجية التي تواجه مكافحة جرائم التهريب فقد تبين من استجابات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المجال أن (9) فقرات من أصل (15) فقرة قد حققت مستوى إجابة مرتفعة، تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (4.002- 3.712) وأن من أهم هذه المعيقات والتي جاءت بمستوى مرتفع فقد تمثلت في عدم الاهتمام بتصميم المباني وقاعات التفتيش الجمركي بما يتناسب مع تقنيات الإدارة الإلكترونية، وكذلك ضعف الربط الإلكتروني لقواعد البيانات بين الإدارة والفروع، وضعف الاهتمام بتطوير البنية التكنولوجية بما يتواكب مع التطورات الحديثة في المراكز الحدودية، أما المعيقات التكنولوجية التي جاءت بمستوى متوسط فقد تمثلت في تفضيل العاملين استخدام الأساليب التقليدية على الأساليب التكنولوجية في العمل، استغلال المهربين للوسائل التكنولوجية الحديثة في إخفاء المواد المهربة، وأخيراً استغلال المهربين لصور الأقمار الصناعية المتوفرة على الإنترنت.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما الحلول المقترحة للتغلب على المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك العامة؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم حصر التكرارات والنسب المئوية والترتيب للحلول المقترحة من قبل أفراد عينة الدراسة من العاملين في دائرة الجمارك العامة نحو الحلول المقترحة للتغلب على المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب في المجتمع الأردني، علما بأنه تم حصر تكرار الحلول التي نالت على أكبر نسبة تأييد، والتي تم بلورتها ودمجها ضمن (15) حل مقترح، والجدول رقم (3) يوضح هذه الحلول.

الجدول رقم (3):

التكرارات والنسب المئوية للحلول المقترحة من قبل العاملين في دائرة الجمارك العامة نحو الحلول المقترحة للتغلب على المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب

رقم الفقرة	الحلول المقترحة للتغلب على المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب	التكرار	النسبة المئوية (%)	النسبة التراكمية (%)
1	تعديل القوانين والتشريعات القوانين والأنظمة بما يتوافق مع التطورات الحديثة في أساليب التهريب المستجدة	265	12.09	12.09

رقم الفقرة	الحلول المقترحة للتغلب على المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب	التكرار	النسبة المئوية (%)	النسبة التراكمية (%)
2	استخدام التقنيات الحديثة المعتمدة على أجهزة التتبع باستخدام الأقمار الصناعية لرصد حركة النقل العابر "الترانزيت"	262	11.95	24.04
3	الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة المتعلقة بمكافحة جرائم التهريب	255	11.63	35.68
4	زيادة أعداد دوريات الجمارك في الكشف عن قضايا جرائم التهريب	201	9.17	44.84
5	تعزيز دور أجهزة الرقابة الداخلية للكشف المبكر عن قضايا التهريب	167	7.62	52.46
6	زيادة صلاحيات الأجهزة الرقابية في الكشف عن قضايا التهريب	165	7.53	59.99
7	منح موظفي المراكز الجمركية الحوافز والامتيازات الوظيفية بما يتوافق مع خطورة الأعمال التي يقومون بها	139	6.34	66.33
8	تفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة في المراكز الجمركية للتقليل من فرص ارتكاب جرائم التهريب	136	6.20	72.54
9	رفع كفاءة العاملين في أجهزة الرقابة ومكافحة جرائم التهريب بالتدريب والتأهيل والدورات العلمية والعملية	135	6.16	78.70
10	تفعيل نظام الحكومة الإلكترونية في معاملات التخليص الجمركي للبضائع	124	5.66	84.35
11	تبسيط الإجراءات البيروقراطية في تنفيذ المعاملات الجمركية والحصول على الخدمات	105	4.79	89.14
12	سرعة البت في المحاكم في قضايا جرائم التهريب	95	4.33	93.48
13	زيادة التشجيع والتعزيز المعنوي والمادي للمواطنين في التبليغ عن حالات التهريب في المجتمع.	44	2.01	95.48
14	تنسيق الجهود بين المؤسسات العامة والجهات الرقابية الأخرى في الدولة ذات العلاقة بمكافحة التهريب	37	1.69	97.17
15	عدم المحاباة والتحيز في تقديم المهربين للمحاكم بغض النظر عن مراكزهم الوظيفية	34	1.55	98.72
16	**أخرى**	28	1.28	100
–	**المجموع الكلي**	**2192**	**100**	–

يتضح من النتائج في الجدول (8) تعدد الحلول والمقترحات للحد من المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك العامة حيث جاء في الترتيب الأول المقترح الذي ينص على "تعديل القوانين والتشريعات القوانين والأنظمة بما يتوافق مع التطورات الحديثة في أساليب التهريب المستجدة" بنسبة (12.09 %) من العدد الإجمالي للمقترحات المقدمة من أفراد عينة الدراسة، وفي الترتيب الثاني " استخدام التقنيات الحديثة المعتمدة على أجهزة التتبع باستخدام الأقمار الصناعية لرصد حركة النقل العابر "الترانزيت"، وبنسبة موافقة (11.95 %)، وفي الترتيب الثالث الاقتراح الذي ينص " الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة المتعلقة بمكافحة جرائم التهريب " وبنسبة موافقة (11.63 %)، تليها في الترتيب الرابع الاقتراح الذي ينص " زيادة أعداد دوريات الجمارك في الكشف عن قضايا جرائم

التهريب" وبنسبة موافقة (9.17 %) وفي الترتيب الخامس الاقتراح الذي ينص على " تعزيز دور أجهزة الرقابة الداخلية للكشف المبكر عن قضايا التهريب "، وبنسبة موافقة (7.62 %). وفي الترتيب السادس الاقتراح الذي ينص على "زيادة صلاحيات الأجهزة الرقابية في الكشف عن قضايا التهريب"، وبنسبة موافقة (7.53 %). وفي الترتيب السابع الاقتراح الذي ينص على "منح موظفي المراكز الجمركية الحوافز والامتيازات الوظيفية بما يتوافق مع خطورة الأعمال التي يقومون بها"، وبنسبة موافقة (6.34 %). وفي الترتيب الثامن الاقتراح الذي ينص على "تفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة في المراكز الجمركية للتقليل من فرص ارتكاب جرائم التهريب"، وبنسبة موافقة (6.20 %). وفي الترتيب التاسع الاقتراح الذي ينص على "رفع كفاءة العاملين في أجهزة الرقابة ومكافحة جرائم التهريب بالتدريب والتأهيل والدورات العلمية والعملية "، وبنسبة موافقة (6.16 %). وفي الترتيب العاشر الاقتراح الذي ينص على "تفعيل نظام الحكومة الإلكترونية في معاملات التخليص الجمركي للبضائع "، وبنسبة موافقة (5.66 %). وفي الترتيب الحادي عشر الاقتراح الذي ينص على "تبسيط الإجراءات البيروقراطية في تنفيذ المعاملات الجمركية والحصول على الخدمات"، وبنسبة موافقة (4.79 %). وفي الترتيب الثاني عشر الاقتراح الذي ينص على "سرعة البت في المحاكم في قضايا جرائم التهريب"، وبنسبة موافقة (4.33 %). وفي الترتيب الثالث عشر الاقتراح الذي ينص على "زيادة التشجيع والتعزيز المعنوي والمادي للمواطنين في التبليغ عن حالات التهريب في المجتمع"، وبنسبة موافقة (2.01 %). وفي الترتيب الرابع عشر وقبل الأخير الاقتراح الذي ينص على "تنسيق الجهود بين المؤسسات العامة والجهات الرقابية الأخرى في الدولة ذات العلاقة بمكافحة التهريب"، وبنسبة موافقة (1.69 %). وفي الترتيب الخامس عشر والأخير الاقتراح الذي ينص على "عدم المحاباة والتحيز في تقديم المهربين للمحاكم بغض النظر عن مراكزهم الوظيفية "، وبنسبة موافقة (1.55 %). أما الاقتراحات الأخرى فبلغت نسبتها (1.55 %).

مناقشة النتائج

جاءت نتائج الدراسة مؤكدة لأهمية المعيقات التي تواجه اكتشاف ومكافحة جرائم التهريب في المجتمع الأردني، فقد أظهرت النتائج أن المستوى العام لهذه المعيقات كان مرتفعا، مما يشير بشكل واضح إلى أن هذه المعيقات تمثل الطرف أو المتغير الأهم في معادلة انتشار جرائم التهريب في المجتمع الأردني، ويمكن القول أن العلاقة بين المعيقات التي تحد من اكتشاف جرائم التهريب وانتشار جرائم التهريب في المجتمع الأردني بشتى أنواعها وصورها هي علاقة طردية، فكلما زاد عمق وتأثير هذه المعيقات كلما كان هناك انتشار أكثر وأسرع لجرائم التهريب، كما أن الفرص المتاحة للانخراط بجرائم التهريب

تقل إذا ما توافرت المعيقات والظروف والبيئات المحبذة له. وتفسر الدراسة هذه النتائج وفقاً لنظرية المعوقات الوظيفية من حيث أن المعيقات التي تواجه الإدارة الجمركية في الكشف عن جرائم التهريب في الأردن هي العوامل التي تؤدي الى الانحراف عن النموذج المثالي وتحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى الجمارك الأردنية الى تحقيقها، كما أنها تتضمن اتجاهاً سلوكياً سلبياً يحول دون تحقيق أهدافها. وقد التقت نتائج الدراسة في هذا الجانب مع عدد من الدراسات السابقة، والتي بينت أن انتشار جرائم التهريب تعود الى عدة عوامل والتي من ضمنها المعيقات "الإدارية والتنظيمية والقانونية والبيئية"، فقط أظهرت نتائج دراسة كانتنز ورابلاند (Cantens & Raballand, 2017) أن اتساع الحدود البرية والبحرية في عدد نمن الدول والتي تضمنت (تشاد، مالي، السودان وتونس وليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى) من المعوقات الرئيسة التي تواجه ضبط عمليات التهريب. كما توافقت النتائج مع دراسة (Saule at al, 2019) والتي هدفت إلى التعرف على صعوبات النشاط التنظيمي التكتيكي للسلطات الجمركية في محاربة التهريب الاقتصادي، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة جرائم التهريب تعود إلى وجود عدد من المعيقات التي تواجه الدولة في مكافحة جرائم التهريب، والتي منها عدم وجود آليات قانونية للتحقيق في المخالفات الجمركية وعدم كفاءة الجهات المختصة في متابعة جرائم التهريب والكشف عن مرتكبيها. كما تتوافق النتائج مع دراسة (الضلاعين، 2013) والتي تبين من نتائجها أن هناك العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في ارتكاب جرائم التهريب في المجتمع الأردني، والتي من أهمها رغبة الأفراد في الثراء السريع، وضعف الانتماء الوطني، وانتشار الفساد الإداري والمالي، كما بينت نتائج هذه الدراسة أن الوسائل التكنولوجية الحديثة ساهمت في ازدياد جرائم التهريب الجمركي، كما تبين من نتائج دراسة (أبو دحروج، 2014) أن من العوامل الرئيسة لارتكاب جرائم التهريب في دولة فلسطين هو وجود ضعف في التعاون والتنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة جرائم التهريب، وكذلك ضعف الوعي الجمركي لدى المواطنين والمكلفين بخطورة جرائم التهريب الجمركي.

أما حول النتائج والحلول المقترحة للتغلب على المعيقات التي تواجه اكتشاف جرائم التهريب في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دائرة الجمارك العامة، فقد تبين من النتائج تعدد هذه المقترحات والحلول والتي تركزت بشكل كبير في ضرورة إجراء تعديل للقوانين والتشريعات والأنظمة الجمركية بما يتوافق مع التطورات الحديثة في أساليب التهريب المستجدة، واستخدام التقنيات الحديثة المعتمدة على أجهزة التتبع باستخدام الأقمار الصناعية لرصد حركة النقل العابر "الترانزيت"، زيادة أعداد دوريات الجمارك في الكشف عن قضايا جرائم التهريب، وتعزيز وزيادة صلاحيات الأجهزة الرقابية

في الكشف عن قضايا التهريب، ورفع كفاءة العاملين في أجهزة الرقابة ومكافحة جرائم التهريب بالتدريب والتأهيل والدورات العلمية والعملية، تبسيط الإجراءات البيروقراطية في تنفيذ المعاملات الجمركية والحصول على الخدمات، وأخيرا عدم المحاباة والتحيز في تقديم المهربين للمحاكم بغض النظر عن مراكزهم الوظيفية، وقد جاءت هذه النتائج السابقة متوافقة مع عدد من الدراسات السابقة، مثل دراسة (موقدي، 2021) والتي بينت أن التغلب على السلبيات في الإجراءات الجمركية الروتينية من الحلول الفاعلة في مكافحة جرائم التهريب في معبر الكرامة، كما أشارت دراسة (أبو دحروج، 2014) أن تعزيز نظام الحوافز بشكل فعال للعاملين في مكافحة جرائم التهريب يسهم في الحد من جرائم التهريب الجمركي، وأشارت دراسة (الضلاعين، 2013) إلى أهم الوسائل والإجراءات التي يمكن أن تسهم في الوقاية من جرائم التهريب في الأردن هو تمكين موظفي الجمارك من عملهم وتدريبهم بشكل مستمر، وتوفير التقنيات الحديثة للكشف عن المواد المهربة، بالإضافة إلى تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم التهريب الجمركي، مع التركيز على زيادة الرقابة والتفتيش على المناطق الحدودية.

التوصيات

توصي الدراسة بناءً على نتائجها بما يلي:

1. العمل على تحديث القوانين والتشريعات الضابطة لجرائم التهريب الجمركي ومراجعتها بشكل دوري لتلافي استغلال البعض للثغرات في بعض القوانين والأنظمة.
2. توجيه العناية نحو زيادة الرقابة والتفتيش والاستعانة بأجهزة كشف متطورة كما في الدول المتقدمة.
3. سن عقوبات رادعة بحق المتورطين في جرائم التهريب، والعمل على تسريع إجراءات المحاكمة والبت في هذه القضايا ونشر الأحكام الصادرة بحقهم في وسائل الإعلام المختلفة.
4. التعاون بين المؤسسات الرقابية والمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة في التوعية بجرائم التهريب، ومناهضة الثقافة المجتمعية المشجعة لممارسة بعض أشكال التهريب.
5. رفع مستوى كفاءة الموظفين العاملين في المراكز الجمركية من خلال توفير دورات تدريبية متخصصة في دول متقدمة في مكافحة جرائم التهريب.

المصادر والمراجع

المراجع العربية المرومنة:

- Abu Dahrouj, Mueen Jaber, (2014), Factors affecting the phenomenon of customs smuggling from the point of view of workers in the Palestinian General Administration of Customs and Excise - Gaza Strip, unpublished master's thesis, Islamic University, Gaza, Palestine.

- Akroush, Mosleh, (2005), an analytical study of the reality of smuggling and evasion in Syria and its impact on development, Tishreen University, Journal of Economic and Legal Sciences, Part 27, Part 1, Pg. 172, Damascus, Syria.

- Al-Badayna, Diab and Al-Khraisha Rafi (2013) Criminological Theories, Introduction, Evaluation and Application, translated book, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

- Al-Dabat, Madian Ibrahim (2017) Administrative Obstacles to Tax Reform, Tishreen University, Journal for Research and Scientific Studies, Volume (39) Issue (4) pp. (61-75), Tishreen University, Syria.

- Al-Dalaeen, Arar, (2013) The role of economic, technological and social variables in committing smuggling crimes from the point of view of employees of the Jordanian Customs Department, unpublished doctoral thesis, Mutah University, Karak, Jordan.

- Al-Hassan, Ihsan Muhammad (2008) Sociology of Crime, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

- Al-Safi, Abd al-Hadi Farhat (2022) A proposed framework to reduce the obstacles to detection and reporting on smuggling and money laundering operations in the Kingdom of Saudi Arabia, a theoretical field study, Commercial Research Journal, Volume (44) Issue (1), pp. 177-117, Zagazig University , Egypt.

- Al-Shakhanbeh, Shaher Abdel Hafez (2018) The crime of customs smuggling and the penalties resulting therefrom in the Jordanian Customs Law, an unpublished master's thesis, Al-Israa University, Amman, Jordan.

- Al-Shami, Zainab (2022) Functional Obstacles in Light of Organizational Change, Tabnah Journal for Scientific Studies, Edition (5), Issue (1), pp. (566-586), Algeria.

- Al-Wreikat, Ayed Awad, (2013), Theories of Criminology, 2nd Edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

- Badawi, Ahmed Zaki (2018) Dictionary of Social Sciences Terminology, 3rd edition, Library of Lebanon, Beirut, Lebanon.

- General Customs Department (2022) Annual report for 2021, Directorate of strategies and institutional development, Amman, Jordan.

- Ibn Manzoor, Jamal al-Din (2015). The tongue of the Arabs, 1st Edition, Sadr House, Beirut, Lebanon.

- Ibn Manzoor. Muhammad Ibn Makram (2015): The Lisan Al Arab Dictionary, Volume Thirteenth, Dar Saar, Beirut, Lebanon.

- Ministry of Finance (2020) Jordan Customs Law (1998), Official Gazette, Amman, Jordan.

- Mohamed, Merah and Amri, Somaya (2022) Customs and its role in protecting the national product, unpublished master's thesis, Larbi Ben M'Hidi University - Oum El Bouaghi - Algeria.

- Moqadi, Alaa Nemer Muhammad (2021) The Role of the Palestinian Customs Department in Reducing Smuggling Through Al-Karama Crossing, Unpublished Master's Thesis, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

- Odeh, Rahma (2022) factors affecting Customs smuggling from the point of view of customs officers in Palestine, International academic journal of Economics and Administrative Sciences, vol. (4), No. (1), pp. 65-79.

- Saadoun, Youssef (2015) Sociology and Organizational Change, Algerian Publications Office, Algiers, Algeria.

المراجع الإنجليزية:

-Amy, Casey, (2001). Psychodrama: Applied Role Theory In Psychotherapeutic Interventions, Journal of Heart-Centered Therapies, Vol. 4, No. 1, pp. 67-84 Heart-Centered Therapies Association, Walden University, 1400 Wilderness, Denton, TX 7620.

- Cantens, Thomas and Raballand, Gaël, (2017) Cross-Border Trade, Insecurity and The Role Of Customs: Some Lessons from Six Field Studies in Post- Conflict Regions, The International Centre For Tax And Development At The Institute Of Development Studies, Brighton BN1 9RE, UK.

- Jeanne, Jackson. (1998). Contemporary Criticisms of Role Theory, Journal of Occupational Science, August 1998, Vol 5, No 2.

- Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. Educational and Psychological Measurement, 30(3), 607–610.

- Mei-Avenue, Tamar. (2021) Anti-Smuggling Efforts, East Wing, Central Government Offices, 2Tim, Hong Kong.

- Saule, Kapsalyamova, Ibragimov, Z., Kapsalyamov K. (2019) Problems of Tactical Organizational Activity of Customs Authorities in the Fight Against Economic Smuggling on Transport, Science Direct, Available Online At Www.Sciencedirect.Com, Procedia Computer Science 149, 491–499.